مقال تحليلي

انفراجة أم استدارة؟

المشهد العراقي بعد اكتمال انتخاب الرئاسات

د. محمد مجاهد الزيات – أحمد عليبه

بعد عام كامل على إجراء الانتخابات العراقية، اكتملت أخيرًا عملية انتخاب الرئاسات العراقية الثلاث (الجمهورية، والحكومة، والبرلمان) في 13 أكتوبر الجاري، باختيار عبداللطيف رشيد رئيسًا للجمهورية، والذي كلف بدوره مرشح "الإطار التنسيقي" -كتلة الأكثرية النيابية- محمد الشياع السوداني بتشكيل الحكومة، فيما كان البرلمان قد أكد قبل نحو أسبوع على الإبقاء على محمد الحلبوسي رئيسًا لمجلس النواب، رافضًا طرح الأخير استقالته من منصبه. وينهي ماراثون تشكيل الرئاسات العراقية مرحلة الانتقال السياسي التي استمرت لنحو عامين ونصف في أعقاب ثورة "تشرين 2019" التي أطاحت بحكومة عادل عبدالمهدي وطالبت بالتغيير الشامل.

وعلى الرغم من توافق القوى السياسية العراقية خلال لقاءات الحوار الوطني التي أجريت خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2022 على التوجه لانتخابات مبكرة مرة أخرى، مما يعني الدخول في مرحلة انتقالية جديدة في وقت لاحق. إلا أن عملية انتخاب رئاستي الحكومة والبرلمان في إطار حوار سياسي موازٍ أنتج ائتلاف "إدارة الدولة"، يقوض عمليًا من هذا التوجه، بالنظر إلى العديد من الاعتبارات الرئيسية، لعل أبرزها أن عملية الانتخاب أجريت في سياقها الإجرائي المتكامل تحت قبة البرلمان، وفي ضوء قرار المحكمة العليا بصحة اعتبار كتلة "الإطار التنسيقي" هي الكتلة الأكبر في البرلمان خلفًا لكتلة التيار الصدري الفائزة في الانتخابات والمستقيلة من البرلمان، فلا يعتقد أن الأكثرية البرلمانية ستسلم بالاتجاه إلى مرحلة انتقالية جديدة.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

وعلى نحو ما يعكسه المشهد من تجاوز أزمة ترشيح "السوداني" لرئاسة الحكومة، عبر استدارة سياسية مرت من خلف قناة الحوار الوطني، فقد تم اختيار "رشيد" عبر مسار مماثل بعيدًا عن التوافق السياسي ما بين الحزبين الكرديين، في مشهد دراماتيكي، بدأ تقليديًا بالخلاف بين الحزبين الكرديين (الديمقراطي الكردستاني) و(الاتحاد الوطني)، ثم مخاض التسوية الذي لم ينتهِ إلى مرشح كردي توافقي، وإعلان الاحتكام إلى البرلمان، بينما تشير مؤشرات كواليس ترشيح وانتخاب "رشيد" إلى حالة الاستقطاب الكردي من جهة، وحجم الصفقات السياسية التي جرت في تلك الكواليس لإخراج المشهد على هذا النحو.

في ضوء ذلك، يمكن تصور أن المشهد السياسي انتقل إلى خطوة أخرى سترسم ملامح المرحلة المقبلة، وهي خطوة تكليف "السوداني" بتشكيل الحكومة التي تعد بمثابة تحدٍ جديد رغم تحريك المشهد، فرغم تأكيد رئيس الحكومة المكلف بقدرته على تشكيل الحكومة خلال أسبوعين، إلا أنه سيتعين عليه عبور حزمة من الاستحقاقات التي تتضمن أربع نقاط رئيسية هي:

- **الأولى:** القيام بعملية هندسة سياسية لاختيار أعضاء حكومته، وإرضاء كافة شركاء "الإطار التنسيقي" في إطار ائتلاف "إدارة الدولة".
- **الثانية:** تلبية استحقاقات الشركاء، فالكتلة السنية لديها مرحلة منذ فترة، منها ملف إعادة النازحين داخليًا جراء عمليات مكافحة تنظيم داعش، وتوازنات تتعلق بالتوازنات الأمنية والسياسية للكتلة السياسية. وكذلك لدى الكتلة الكردية استحقاقات تتعلق باتفاق سنجار الخاص بالترتيبات الأمنية بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية، بالإضافة إلى المادة 41 من الدستور والخاصة بالنزاع الحدودي الداخلي وترتيبات ملف النفط.
- **الثالثة:** وهي النقطة الأصعب وهي احتواء التيار الصدري، خاصة أن هناك تأكيدات بأن الصدريين لن يشاركوا في الحكومة في ظل تحفظات التيار على العملية السياسية بشكل عام، وما أفضت إليه من نتائج بطبيعة الحال، وإن كانت هناك مساعٍ للعودة إلى مسار "حوارات الحنانة"، إلا أنه لا يعتقد أنها ستكون منتجة في حال أصبح هناك مسار بالفعل.
- **الرابعة:** احتواء الشارع نفسه، وهي نقطة مركبة ومعقدة. فمن جهة، يكشف مشهد التوتر الأمني المتزامن مع عملية إجراء الانتخابات داخل البرلمان، حيث أطلق 9 صواريخ باتجاه المنطقة الخضراء، دون الإعلان عن الطرف المسئول عن تلك الهجمات، خاصة وأن التيار الصدري ندد بتلك الهجمات. ومن زاوية أخرى، من المرجح اندلاع مظاهرات في 25 أكتوبر الجاري وفق تقارير محلية، وهناك مخاوف من أن تشكل منعطفًا جديدًا في المشهد حال اندلعت أعمال عنف، فضلًا عن أن هذا السياق يؤكد على أن الشارع لا يزال طرفًا في المشهد السياسي، كما هو الحال بالنسبة للتيار السياسي، الذي أصبح خارج العملية السياسية، لكنه لا يزال طرفًا مؤثرًا في المعادلة السياسية.

بطبيعه الحال، يمكن التفرقة بين الاستحقاقات العاجلة التي تتعلق بعملية التشكيل من الناحية الإجرائية، فالمفترض أن تتم عملية التشكيل دستوريًا خلال شهر، والاستحقاقات المرحلة إلى ما بعد عملية التشكيل مع الوعد بتنفيذها. وانطلاقًا من هذا السياق يمكن تصور أن ملامح المرحلة السياسية الجديدة قد تبلورت نسبيًا، وهو ما يمكن تناوله في سياق الأبعاد التالية:

تثبيت قواعد النظام السياسي:

الذي تشكل بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2004 والإطاحة بنظام صدام حسين، والذي تعد المحاصصة أبرز مظاهره السياسيه، فيما كانت هناك دعوات بتغيير تلك المنظومة، وقد بدأت مع اندلاع انتفاضة "تشرين"، ثم تبناها "التيار الصدري" الذي اعتبر نفسه شريكًا في تلك الانتفاضة من جهة، وأن مواقفه السياسية مبنية على توجهات الشارع السياسي، إلا أن العديد من التيارات اعتبرت أن هناك صعوبة من الناحية الواقعية في تغيير هيكل النظام السياسي والتخلي عن سياسة المحاصصة، بل إن البعض من تلك القوى كتيار الحكمة أكد على أن طبيعة النظام السياسي على هذا النحو هي منجز لا يمكن التخلي عنه.

ومن الأهمية بمكان أن الخبرات والهياكل التي تشكلت في المجال العام العراقي على مدار ما يقارب العقدين من الزمن لشكل النظام الجديد من الصعوبة تغييرها، ولا يعتقد أن الأمر في هذه الحالة يتوقف على التيار الشيعي فحسب، بالنظر إلى حسابات التيارات السنية والكردية أيضًا، حيث تعكس تلك الهياكل قدرًا من التوازن، لكن عامل التآكل في تلك المنظومة ربما يعود إلى الممارسات السياسية ذاتها، وطبيعة الاستقطابات السياسية داخل التيارات نفسها، بالإضافة إلى أن تلك الممارسات لم تستوعب المتغيرات الاجتماعية العراقية، وموقف القوى الاجتماعية من ممارسات الإدارة، كقضايا الفساد الاقتصادي والتدخلات الخارجية.. إلخ، ومن ثم فإن حلحلة تلك الأزمة ربما يتطلب التأسيس لعقد اجتماعي جديد لا يعتقد أن

بالإمكان تأسيسه في ظل حالة التوتر الراهنة، وربما هناك بعض الإرهاصات التي تشير إلى إمكانية مراجعة هذا الموقف في المستقبل. منها على سبيل المثال ما طرحه رئيس البرلمان محمد الحلبوسي في مقترح "وثيقة بغداد".

الانتقال إلى مسار جديد للحوار الوطني: في أول كلمة له بعد تكليفه بتشكيل الحكومة، بادر "السوداني" إلى التأكيد على أهمية الحوار الوطني، ودعا كافة الكتل السياسية والتيارات المدنية إلى الانخراط في الحوار، ومن المتوقع أن يكون هناك مسار جديد للحوار، يواكب التطورات الجديدة، ويسعى إلى احتواء التوتر السياسي ولا سيما مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، ويؤكد المراقبون المحليون أنه توجد فرص لحوار من هذا النوع، رغم معارضة "الصدر" للخطوات التي اتخذها "الإطار التنسيقي"، إلا أنه لا يعترض على "السوداني" شخصيًا، كما أن حلفاء الصدر من الكتل السنيه والكردية شاركت في إنتاج تلك العملية، ومن ثم قد يستجيب الصدر للحوار السياسي عبر تلك الأطراف.

لكن على الجانب الآخر، ثمة قيود قد تعوق هذا المسار، منها مقاربة الصدر للإصلاح السياسي ومدى تعاطي الحكومة الجديدة، وبالتالي فإن الخيارات المقبلة ما بين الفرص والقيود ستختبر أولًا في مرحلة تشكيل الحكومة، ومدى قبول الصدر بالمشاركة فيها من عدمه، وإن كان اتجاه عدم المشاركة هو الأرجح، ولاحقًا سيتوقف الحوار على أجندة الأطراف السياسية وتطوراتها، مع الأخذ في الاعتبار أن مخرجات الحوار الذي جرى برعاية حكومة مصطفى الكاظمي طُوي بانقضاء مهمة الحكومة، ومن زاوية أخرى فإن تلك المخرجات لم يكن "الصدر" شريكًا فيها، وكذلك فإنه يتعين التفرقة ما بين الحوار الوطني الذي يهدف إلى التعاطي مع أزمة سياسية أفضت إلى تصعيد مسلح، وبين كون المطلوب هو عملية مصالحة سياسية للتعاطي مع التصدع السياسي الذي طال التيارات الواحدة.

أجندة المرحلة المقبلة: قد يكون الحوار الوطني قضية محورية على الأجندة السياسية خلال المرحلة المقبلة، لكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حالة الانسداد السياسي على مدار عام ما بعد الانتخابات كانت لها تداعياتها الصعبة على أجندة الخدمات والاحتياجات المحلية التي تتطلب وجود حكومة مستقرة سياسيًا، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي. وبالإضافة إلى أجندة التنمية، وملفات البنية التحتية، والأوضاع الأمنية، فالعراق خرج من المرحلة الرئيسية للحرب على "داعش" في عهد حكومة حيدر العبادي، لينفجر المشهد السياسي في عهد حكومة عادل عبد المهدي، فيما كانت الأزمات السياسية والأمنية ضاغطة على حكومة الكاظمي ما بين فترتين، فترة الانشغال في العملية السياسية للوصول إلى الانتخابات، ثم فترة التسويات السياسية التي استغرقت عامًا ما بعد الانتخابات، فضلًا عن ضغوط الأجندة الأمنية الداخلية والسياسة الخارجية.

في المقابل، من المرجح أن "السوداني" سيواجه تحديات مماثلة، خاصة في ظل استمرارية الأزمة السياسية، لكن في الوقت ذاته لن يكون لديه رفاهية الاقتصار على قضايا الأزمة السياسية، ربما كان الخطاب الأول لـ"السوداني" ينطوي على مدى إدراكه طبيعة الحاجة إلى الاهتمام بالملفات الداخلية بشكل رئيسي كأولوية لحكومته، حيث أكد على أنه سيعمل على إنجاز ملف الخدمات ومعالجة قضايا الفقر والتضخم والبطالة وتوفير فرص العمل، وتحسين الوضع الصحي، ودعم قطاع الشباب الرياضة وتمثيل المرأة، والعمل على مواجهة الانفلات الأمني.

السياسة الخارجية: لم تكن هناك إشارات واضحة في خطاب رئيس الحكومة المكلف حول قضايا السياسة الخارجية، ربما لا يعني ذلك أن السياسة الخارجية خارج الأولويات، خاصة ما يتعلق بالتماس مع العديد من القضايا الساخنة التي تتصل بالمشهد الداخلي، كالتصعيد الإيراني في إقليم كردستان العراق، وانعكاسات هذا الموقف على العلاقة ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وكذلك فإن محاولة بناء توازنات إقليمية ما بين القوى الإقليمية العربية وغير العربية التي كانت واضحة خلال حكومة الكاظمي التي رعت -على سبيل المثال- جولات من الحوار ما بين إيران والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى استضافة مؤتمرات إقليمية تكرس لصيغة التوازن والمصالح المشتركة مع العراق وعدم التدخل في سيادته.

فيما يُعتقد أن العراق سيعود مرة أخرى كساحة لفائض التجاذبات الإقليمية والدولية على نحو ما كانت عليه الأوضاع السابقة، في ظل التوترات الداخلية في إيران من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأجندة الداخلية المتخمة بجدول أعمال وتحديات سياسية وأمنية واقتصادية ستدفع كافة القادة السياسيين في منح أولوية للشأن الداخلي، وبالتالي من غير المرجح أن يكون هناك متغير في قواعد السياسة الخارجية أيضًا، مع الأخذ في الاعتبار أن إخراج الموقف السياسي الراهن حتى الآن يميل لصالح الموقف الإيراني بحكم أن الإطار التنسيقي المقرب من طهران هو رأس الحربة في إدارة المشهد السياسي الحالي.

في الأخير، من المتصور أن المشهد السياسي العراقي عبر حاجز المرحلة الأولى من الأزمة السياسية التي عاشها خلال المرحلة الانتقالية، عبر استدارة تمثلت في الصفقات التي عكست نهجًا براجماتيًا لكافة القوى السياسية المنخرطة في العملية السياسية الجديدة، لكن لا تزال هناك حواجز أخرى لم يعبرها بعد لتجاوز الأزمة السياسية بشكل عام نحو مرحلة جديدة، فمرحلة تشكيل الحكومة ستبقى الاختبار الأول لصفقات قوى المصالح المشتركة، مما سيُحدد مدى قوة أو هشاشة العملية السياسية الحالية. على الجانب الآخر، لم تعبر القوى الكردية أزمتها التي كانت قيد الانفراجة، وتم حسم نصب الرئيس باستدارة سياسية عبر قناة التحالفات الجديدة، أو بصيغة أخرى لم يتمّ حسم الأزمة بناء على توافق داخلي، وبالتالي ستظل هناك أزمة داخل البيت الكردي على غرار الأزمة داخل البيت الشيعي، وهي أزمات ستُبقي العراق مرشحًا للبقاء في دائرة الأزمات في المستقبل، مما يشير إلى أن المشهد الراهن لا يشكل انفراجة حقيقية، بقدر ما يشكل محاولة للاستدارة لتبريد المشهد مؤقتًا.

عبد اللطيف عبد الرشيد
الرئيس العراقي

- مواليد السليمانية أغسطس 1944
- قيادي بالحزب الديمقراطي الكردستاني
- معارض سياسي بارز للنظام العراقي السابق
- وزير الموارد المائية (2003 – 2010)
- مستشاراً لرئيس الجمهورية منذ عام 2010
- بكالوريوس الهندسة المدنية من جامعة ليفربول 1968.
- ماجستير في الهندسة من جامعة مانشستر 1972
- دكتوراه في الهندسة من جامعة مانشستر1976

محمد الشياع السوادني
رئيس الوزراء

- مواليد (ميسان) بغداد 1970
- بكالوريوس العلوم الزراعية جامعة بغداد
- ماجستير إدارة المشاريع.
- محافظ ميسان للفترة من 2009 - 2010.
- وزير حقوق الإنسان (2010 - 2014).
- وزير العمل والشؤون الاجتماعية (2014-2017)
- وزيرًا بالإنابة لعدة وزارات (الصناعة، التجارة، المالية، الهجرة والمهجرين، الزراعة)
- عضو مجلس النواب لثلاث دورات متتالية 2014، 2018، 2021
- استقال من ائتلاف دولة القانون (حزب الدعوة) عام 2019.
- مؤسس تيار" الفراتين" البرلماني